الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الافتتاحية: حول الخطوة المقبلة في النضال الفلسطيني

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2002) *الافتتاحية: حول الخطوة المقبلة في النضال الفلسطيني*. رواق عربي، 7 (3)، 8-17.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

حول الخطوة المقبلة في النضال الفلسطيني

يشكل بيان بوش في الجوهر تطويرا سياسيا للهجوم الصهيوني المضاد الذي يقوده شارون، والهادف لتقويض مرتكزات الثورة الفلسطينية. وهو يتم في سياق تصعيد وتائر التحويل اليميني المتطرف لزخم البناء الإمبراطوري الأمريكي . وبكل أسف لا يكاد هذا التحويل يواجه مقاومة حقيقية سوى من قوى هامشية في الساحة الإقليمية والعالمية.

ولكن بيان بوش يعكس في نفس الوقت ضربا من ضروب الالتفاف على مكاسب حقيقية حققتها الثورة الوطنية الفلسطينية في مرحلة الانتفاضة. وهو يسعى لإجهاض الثورة ولكنه أيضا يعترف بالتوازن النسبي القوى الذي تحقق بفضل الأداء البطولي للحركة الوطنية الفلسطينية ولتضحيات الجماهير الفلسطينية. ويعترف أيضا ببعض المعطيات الجوهرية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحديدا باستحالة تهميش الشعب الفلسطيني في معادلة الصراع وحتمية إعادة تنظيم ساحة الصراع بالتسليم بفكرة الدولة الفلسطينية.

وقد اختار بوش القيام بحركة الالتفاف هذه بخطوة تصل بالتأزم بين أطراف الصراع إلى أعلى ذراها. فالصراع حتى قبيل الغزو الشارونى في نهاية مارس كان يتم بصورة متلاحمة على جبهة واسعة ولكنه كان أيضا طويل النفس من الجانبين. ور بما بسبب قوة العمليات الاستشهادية التي لا يحتملها العدو الإسرائيلي سياسيا أخذ منعطفا آخر في اتجاه الحسم السريع عسكريا من خلال الغزو، وسياسيا من خلال مبادرة بوش. ولأن العدو يريد حسم الصراع أو بالأحرى وقف قالبه الدمو ي الراهن فإنه عرض مبادلة جديدة وهى إسقاط الرئيس عرفات مقابل الدولة المستقلة.

والواقع إن هذا التكتيك الأمريكي ليس جديدا. فقد طبقه الأمريكيون في مواجهة ثورات تقليدية مثل نيكاراجوا. كما طبقوه في حالات صراعية تقليدية أيضا مثل

حالة جمهورية الصرب.

يعود النجاح الأمريكي في تطبيق هذا التكتيك إلى عوامل شتى على رأسها بالطبع حالة الجذر العامة في النضال التقدمي والوطني على المستوى العالمي، وهو ما يمكنهم من الانفراد بحالات ثورية أو صراعية معزولة نسبيا. ولكن أحد أهم الأسباب التي مكنت الإمبريالية الأمريكية من تسجيل نجاحات هامة في تطبيق تكتيك التأزيم الكامل هو الفشل في التنظيم الديموقراطي الداخلي للحالة الثورية. وحتى في حالة نيكاراجو التي تمتع فيها الحزب الثوري بالتفاف جماهيري واسع أمكن للأمريكيين فرض تنازل "الساندينيستا" الإرادي عن السلطة بعدما تدهورت فجأة العلاقات مع أقسام مهمة من الجماهير، وساء الوضع الاقتصادي وأخذ المزاج الديموقراطي لدى الطبقة الوسطى في دفعها للانفصال عن الثورة الوطنية والاجتماعية. وبإيجاز استغل الأمريكيون الطابع المجافي للديموقراطية في حركة "الساندينيستا" التي ركزت بصورة كاملة على البعدين الوطني والاجتماعي.

العرض المقدم هو التخلي عن الثورة وشرعيتها التاريخية مقابل الحصول على جانب من مطالبها التاريخية

والواقع أنه لا يجب أن يعترينا أي وهم بصدد مدى الاحترام الحقيقي للفكرة الديموقراطية لدى اليمين الأمريكي المتطرف. ولكن يجب في نفس الوقت أن نفهم لماذا تخوض الإمبريالية معركتها عبر تلك القضية. فالمسألة لا تتوقف عند حاجة هذه القوى لجلب تأييد واسع في ساحاتها الداخلية والعالمية فحسب بل إنها تدرك أيضا مدى أهمية القضية بالنسبة لقطاعات واسعة من الحلف الثوري الوطني على الجانب الآخر .

ويدعونا هذا التحليل لتأمل طبيعة تكتيك التأزيم الحاسم في الحالة الفلسطينية تحديدا بهدف التعرف على المخارج المحتملة والتحرك السليم في مواجهتها.

طبيعة المأزق

تستخدم الامبريالية الأمريكية تكتيك التأزيم الأقصى أو الحاسم في صيغة إنذار وكصفقة في نفس الوقت. وهذا الطابع المزدوج هو ما يفسر الفعالية النسبية لهذا التكتيك خاصة في حالات الثورات أو الصراعات المعزولة والمعقدة. فالتكتيك ليس مجرد إنذار بالاستسلام وهو لا يقدم في صورة التسليم بدون قيد أو شرط

مثلما تم مثلا في الحرب العالمية الثانية لكل من ألمانيا واليابان. ولو أنه اكتفي بذلك لما حقق نجاحا يذكر. وفي الحالة الفلسطينية فهو لم يقدم تصور شارون أو اليمين الليكودى والديني لمضمون الحل النهائي أو حتى المؤقت كما يشيع بعض الكتاب. وإنما قدم من ناحية المضمون صيغة متقدمة نسبيا للحل تستجيب من ناحية المبدأ لكثير من مطالب الشعب الفلسطيني. لقد جمع التكتيك الأمريكي بين رؤية يسار الوسط للحل النهائي وأساليب الصراع المفضلة لليمين الإسرائيلي. والصيغة التي يعرضها لمضمون الحل تعيد إلى الأذهان شيئا قريبا مما كان باراك أو بيريز مستعدا لتقديمه في مفاوضات كامب دافيد وطابا.

إن تجاهل استحالة الثورة الدائمة في موقع وحيد هو لتعبير النمطي عن العقل الخرافي

والعرض الذي يقدمه بوش هو مبادلة بين التخلي عن قالب الثورة وشرعيتها التاريخية مقابل الحصول على جانب لا بأس به من مطالبها التاريخية. ولكن هذا العرض لا يتم بمفاوضة مرة واحدة وفي حزمة واحدة زمنيا وموضوعيا وإنما في شكل تعاقب يبدأ بإقامة مؤسسات دولة اعتيادية راغبة في تأمين إسرائيل وينتهي بعد ترتيبات انتقالية وتفاوضية إلى الاعتراف الرسمي بالدولة وتحديد حيزها الإقليمي ومعالجة قضية اللاجئين بصورة تفاوضية.

هذا التعاقب يشكل بحد ذاته مأزقا وتلاعبا خطيرا بركائز العملية التفاوضية. فهو يطلب التنازل عن أوراق الثورة الوطنية الفلسطينية أولا وقبل الحصول على المكاسب التي يلتزم بها من ناحية المبدأ. المشكلة هنا هى أنه لا يمكن التعامل بأي قدر من الثقة بالإمبريالية. فنادرا ما تصرف الإمبرياليون على نحو يدعو للثقة وخاصة في حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ولكن الثقة المفقودة ليست هى الجانب الوحيد للمأزق. فثمة جانب آخر لا يقل خطورة وأهمية وهو يتعلق بالإدارة الداخلية للعلاقات بين تيارات الثورة الوطنية الفلسطينية وبمحيطها الجماهيري العربي والعالمي. فمجرد قبول الثورة الفلسطينية لهذا الإنذار أو العرض يعنى انفضاضاً واسعاً نسبياً من حولها. كما أن التناقضات التي كانت تعمل فيما بين تيارات العمل الوطني الفلسطيني بنشاط ولكن بالتقيد بالاعتبارات الدنيا للوحدة الوطنية قد تبدأ في التفجر. ويهدد ذلك كله باحتمالات جدية للتراجع والتأزم الداخلي قد يصل إلى درجة الحرب الأهلية

كما يتمنى الإسرائيليون .

ويضاف لذلك كله أن المطلو ب أمريكيا ليس صيغة موضوعية لهدنة أو تفاوض و إ نما تدخلا مباشرا في الشأن الداخلي للثورة الوطنية وللشعب الفلسطيني . وهو بمعنى معين يطلب رأس زعامتها التاريخية. وحتى لو تركنا مؤقتا الجانب المعنوي والرمزي بالغ الأهمية في التكتيك أو الإنذار الأمريكي والتفتنا إلى الجانب العملي فسنجد تناقضا واضحا والتباسا قد لا يقبل أي حل. فالأمريكيون يطلبون من القيادة الفلسطينية تصفية نفسها بنفسها. فلا توجد قوة سياسية في الداخل الفلسطيني تستطيع إزاحة الرئيس عرفات بصورة شرعية أو حتى غير شرعية.

طبيعة المخارج الممكنة

وبالرغم من ضخامة المأزق فانه ليس صحيحا أنه لا يقبل الحل من وجهة نظر منطقية وكفاحية معا.

فما يطلبه الأمريكيون في واقع الأمر هو أمران مستقلان نسبيا:

الأول هو إعادة تنظيم البنية السياسية الفلسطينية بصورة "ديموقراطية" تتوج في تصدر "قيادات جديدة ومختلفة غير متورطة في الإرهاب " لفضاء العمل الوطني الفلسطيني ولمؤسسات دولة تحت التكوين.

والثاني هو تخلى القيادة التاريخية للثورة الفلسطينية -أي أبو عمار- عن القيادة الرسمية والفعلية لمؤسسات الدولة تحت التكوين هذه.

والواقع أن هذا التمييز بين الجانبين يشكل واحدا من المفاتيح المهمة للتعامل مع المأزق المطروح على ساحة العمل الوطني الفلسطيني. ولكن الأمل الحقيقي في حل المأزق لمصلحة الثورة الفلسطينية يتوقف إلى حد بعيد على القدرة التنظيمية والديناميكية السياسية الداخلية للمجتمع والنخبة الوطنية الفلسطينية.

يساعد على استنتاج المخارج المحتملة الإجابة على سؤال رئيسي وهو ما إذا كان في مصلحة الشعب الفلسطيني التوصل إلى اتفاق مع الأمريكيين الآن من النمط المطروح في البيان الأمريكي. إذ تتوقف على هذه الإجابة تحديد الحالة المطلوبة فلسطينيا في معترك الصراع والتكتيكات المطلوبة للوصول إليها.

البعض يعتقد أن من الممكن فرض حالة من الثورة الدائمة على الشعب الفلسطيني. وبالتالي لا مكان في هذه الصيغة لعقد أية اتفاقات ويكون مطلوبا فقط الانتصار من خلال إطلاق كل إمكانيات العنف الثوري في مواجهة إسرائيل . والواقع أن هذه الذهنية غير السياسية هى بحد ذاتها واحدة من أسباب الأزمة الممتدة للنضال الوطني. إذ تتجاهل هذه الذهنية المدى المذهل للعنف الإسرائيلي المضاد. وهى بهذا المعنى تسئ التعامل مع المستوى الممكن بشريا للتحمل الفلسطيني. والواقع أن الشعب الفلسطيني وصل بالفعل قريبا جدا من الحافة القصوى للتحمل بشريا واجتماعيا نتيجة فشل المجتمع الدولي في تقييد آلة الحرب الإسرائيلية والعزلة النسبية للحالة الانتفاضية. إن تجاهل استحالة الثورة الدائمة في موقع وحيد هو التعبير النمطي عن العقل الخرافي .

وحتى لو تصورنا إمكانية الثورة الدائمة في موقع واحد فالنتيجة الحتمية هى الحاجة إلى محطات كبرى تعيد فيها الثورة الوطنية تجميع أنفاسها وقواها وترتب فكرها وتنظم قواها من جديد كل فترة، خاصة عندما يتخذ الصراع شكلا عسكريا مفتوحا على النحو الذي نراه في الأرض المحتلة منذ تولى شارون قيادة المشروع الصهيوني. والنتيجة هى أن اللحظة الراهنة تفرض الحاجة إلى مثل هذه المحطة الكبرى حتى لا يقع انهيار شامل في الحالة المجتمعية والسياسية الفلسطينية.

هناك كذلك قدر كبير من المبالغة في مدى المخاطرة في التفاوض مع الإمبريالية الأمريكية. فالحديث عن الثقة لا محل له لأننا لن نسلم الأمريكيين ورقة أو أوراقا نهائية. فالموارد الكفاحية لدى الشعب الفلسطيني لن تنضب ولكي لا تنفد في مرحلة ما علينا أن نسمح بتجددها من خلال محطات تنفس. وباختصار فإن نكث الأمريكيين بوعودهم والتزاماتهم المعلنة فلن يكون هناك ما يمنع من تجديد النضال العسكري وبكل الصور الأخرى. أما فيما يتعلق بالعلاقة مع المحيط الجماهيري العاطف على الثورة الفلسطينية فإن الأمر يتعلق إلى حد بعيد بالأداء الجيد لمهمة التثقيف والتعلم.

والواقع انه إذا اقتصرنا على الجانب الأول من المطالبالأمريكية فلن يكون هناك تنازل حقيقي للأمريكيين أو الإسرائيليين. فهناك مصلحة مؤكدة للأغلبية من

القوة الوحيدة التي تخشى وتعارض الإصلاح السياسي هى البيروقراطية لعسكرية التي لن يكون لها هيمنة في إطار الديمقراطية

النخبة والتيارات السياسية الفلسطينية لإعادة تنظيم وإصلاح الحياة السياسية والداخلية عموما للشعب الفلسطيني بصورة ديموقراطية. ومن مصلحة هؤلاء جميعا أن تظهر طائفة جديدة من القيادات الفلسطينية المتمركزة في كيانات حزبية تعددية وتنافسية على أسس سياسية وفكرية وبرنامجية. بل إن من مصلحة الرئيس عرفات أن يبرز هذه القيادات لضمان استمرارية المجتمع السياسي الفلسطيني الوليد لأنه ببساطة مثله مثل غيره من البشر لن يعيش للأبد. ومن الأفضل أن يرى ميلاد قيادات جديدة تحتفظ له بالشرعية التاريخية وبمكانة مميزة في التاريخ الوطني واللوحة السياسية الراهنة أيضا.

وبصراحة تامة فإن القوة الوحيدة التي تخشى وتعارض الإصلاح السياسي الجذري هى فئة البيروقراطية العسكرية التي تتسم معظم كوادرها بالفساد وبانعدام الكفاءة في مجال عملها ذاته إذا كانت قد عرفت هذا المجال بالدفاع عن الشعب الفلسطيني بتطبيق الفن والعلم العسكري. وقد كشفت المعارك الأخيرة عن هذه الحقيقة بكل وضوح لأن من صمد وحارب الاحتلال الإسرائيلي فعلا هم أبناء الشعب من خارج الدولاب البوليسي العسكري الرسمي. إننا هنا لا نتهم العسكريين الفلسطينيين وإنما نشير بأصابع الاتهام لقواعد معينة لا صلة لها بالمعايير المهنية والموضوعية لتولى وظائف القيادة العسكرية. هذه الفئة احتمت بقواعد غير موضوعية وغير مهنية وبالطبع غير انتخابية. ومن مصلحتها معارضة التحويل الديموقراطي في الأرض المحتلة لأنه لن يكون لها مكان مهيمن في إطار ديموقراطي ومهني سليم. وهذه هى نفس الفئة التي تغذى رد فعل يستثمر الكرامة الوطنية للإبقاء على الامتيازات غير المبررة بمجرد استدعاء إنذارات الإمبريالية الأمريكية. وبالمقابل فإن على القوى الديموقراطية أن تتسم بالانسجام والصراحة. فإنجاز تحول ديموقراطي جذري هو أمر يخص الشعب الفلسطيني ولكنه في نفس الوقت يحرم الإمبريالية من تفضيح وابتزاز الحركة الوطنية وإذا ساهم ذلك في تقريب الحصول على دولة فسوف يكون من باب التخريف والسخف الدفاع عن منطق ومصالح فئة ضيقة من البيروقراطيين العسكريين لمجرد أنهم "رجالنا وأننا أحرار في تحديد من يقودنا" ذلك أننا لم نكن أحرارا في اختيار هؤلاء الناس أو

توليهم وظائفهم.

المشكلة الحقيقية في بيان بوش أو إنذاره هو قضية الرئيس عرفات. فمن الواضح أن بوش يرفضه ليس لأنه زعيم غير ديموقراطي وإنما لأنه زعيم وطني، ولا يمكن السماح للإمبريالية الأمريكية بأن تنال من مكانته ودوره في الساحة السياسية أو من قيمته في الفضاء التاريخي والوطني الفلسطيني.

ولكننا لا نرى هذه القضية كمشكلة غير قابلة للحل. القضية الحقيقية هى ما إذا كانت هذه القضية تقبل بحل داخلي من منظور استمرارية الثورة والحركة الوطنية الفلسطينية أم لا. وأرى هنا أن المسألة قابلة للحل من داخل منطق الثورة والحركة الوطنية. بل أن ثمة حل أفضل لها من منظور الدخول إلى مرحلة جديدة للثورة الوطنية. مرحلة يكون قانونها الأساسي هو أن النضال الديموقراطي يتضمن بذاته كفاحا وعائدا في المجال الوطني.

وبتعبير أخر فان الحل السليم للمعضلة هو في بناء ديموقراطية فلسطينية من منظور الحركة الوطنية وذلك على نقيض المنظور الأمريكي الذي يبتغى بناء "ديموقراطية" على جثة الحركة الوطنية وعلى حسابها. هذه هى القضية. وبالتالي تصبح المخارج الممكنة أولا من منظور وطني وديموقراطي فلسطيني داخلي وفقط ثانيا من منظور التحضير لمحطة جديدة في المسار الصراعي الطويل ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني: أي مرحلة الدولة المستقلة على التراب الوطني المحدد بتاريخ الرابع من حزيران. إننا نستطيع أن نجد مخرجا ديموقراطيا ووطنيا يقوم على إعادة توصيف مهمة أبو عمار كقيادة تاريخية ورمز خالد للنضال البطولي الفذ للشعب الفلسطيني.

بل إننا نستطيع أن نجد أكثر من حل واحد.

ربما يكون المفتاح الأول للحل الذي نبحث عنه كامناً بالفعل في مهمة الإصلاح السياسي الجذري. ففي فلسطين لا يمكن أن يعيش نظام سياسي لا يتخذ الطبيعة البرلمانية. وما ندعو له تحديدا هو التوقف عن استيراد شكل الحكومة الرئاسية الذي ابتليت به الحكومات العربية الأخرى وبناء نظام برلماني فلسطيني.

وفقا لهذا النظام يتولى السلطة التنفيذية الحزب أو الأحزاب صاحبة الأغلبية في

هناك مخرج يقوم على تولي منظمة التحرير الفلسطينية الإشراف على القضية ويتولى عرفات قيادة المنظمة، بينما يترك السلطة التنفيذية لتدار بصورة تعددية وحزبية برلمانية

برلمان منتخب دوريا. وحيث إنه يجب النأي بالرئيس عرفات عن المنافسات الحزبية فليتولى وظيفة رئيس الدولة كرمز لجميع الفلسطينيين. ويسمح هذا النظام بظهور مجموعة من القيادات الفلسطينية وتأسيسها لوضعية سياسية من خلال زعامة الأحزاب السياسية في ظل الرئيس عرفات وتحت عينه الساهرة على المصالح العامة للشعب الفلسطيني . كما يسمح بتغيير القائمين على الوظائف الحكومية مع كل انتخابات عامة وبالارتباط بالاحتفاظ بأغلبية في البرلمان.

وبتولي الوظيفة الحكومية على أساس من الانتخابات العامة يكون من حق القيادات المنتخبة أن تقوم بالتفاوض باسم الشعب الفلسطيني . وهذا بدوره لا يضر بل يعزز الدور الوطني الخاص للرئيس عرفات. ويمكن تعزيز هذا الدور من خلال تحديد نصاب خاص للموافقة على أية اتفاقيات تعقد مع إسرائيل أو فيما يتعلق بمصير القضية الفلسطينية بوجه عام. إذ سيظل الرئيس عرفات هو الزعيم غير المنافس لحركة فتح والتي يمكن أن تصبح أكبر حزب سياسي في البلاد إضافة إلى موقعه كرئيس له سلطات رمزية.

مثل هذا الحل يمكن تسميته (نموذج مانديللا) حيث يتخلى الرئيس عرفات عن السلطة التنفيذية مع بقائه الزعيم غير المنازع للحركة الوطنية وشخصية خارقة للعادة في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني وصاحب دور عالمي.

ولكن هناك مخرج أخر يتعاطى مع خصوصية الشعب الفلسطيني وهو مخرج يقوم تحديدا على إحياء منظمة التحرير الفلسطينية. هنا يقع التمييز بين منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية والحكومة الفلسطينية من ناحية أخرى. وتكون وظيفة المنظمة هى الإشراف على القضية الفلسطينية بجميع جوانبها وعلى الشئون المتعلقة بوضعية الشعب الفلسطيني بجميع أقسامه. في هذه الحالة يتولى الرئيس عرفات قيادة المنظمة بينما يترك السلطة التنفيذية لطائفة من القيادات المنظمة بصورة تعددية وحزبية تبعا لقواعد النظام البرلماني.

وبطبيعة الحال تثير هذه الصيغة مشاكل وقضايا شتى وعلى رأسها قضية ازدواج السلطة. فنادرا ما استمر هذا الازدواج طويلا. ولكن شكلا أو أخر من المسار الثنائي للحياة السياسية الفلسطينية هو أمر تحتمه الوضعية الخاصة للشتات

الفلسطيني والذي ستستمر بعض جوانبه حتى لو تم بناء دولة فلسطينية والاعتراف بها، وحتى بعد اتفاق الوضع النهائي وفقا للرؤية الأمريكية. وعلى أي حال فمشكلة ازدواج السلطة في حالة الأخذ بهذا الحل هى فقط على المدى الطويل.

ولكن هذه المخارج تستلزم عملا سريعا يستهدف ما يلي:

أولا: إعادة صياغة دستور فلسطيني بالأطر الديموقراطية المعتادة في المجتمعات الديموقراطية أي من خلال جمعية تأسيسية وطنية.

ثانيا: إشراك أكبر عدد ممكن من المنظمات الديموقراطية العالمية في العملية الوطنية الفلسطينية وذلك بهدف تأسيس كتلة حماية مدنية دولية للشعب الفلسطيني وتكوين إطار منظم ومتدفق للكتلة العالمية العاطفة على نضال الشعب الفلسطيني، ويمكن أن يتم هذا الإشراك من خلال عشرات من آليات العمل النضالي المشترك.

ثالثا: تمثل عملية إعداد الدستور بحد ذاتها حالة وطنية و إ صلاحية فلسطينية وعالمية جديدة تعطى زخما عالميا للإصلاح السياسي والتفاوض الدولي حول القضية الفلسطينية.

رابعا: عقد الانتخابات في ظل تلك الحالة الفلسطينية والديموقراطية الجديدة وعلى نحو يجبر الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها وفقا لبيان بوش وكسر احتكارها لعملية التسوية في نفس الوقت (وهو أحد أهم أهداف عملية إشراك المجتمع المدني العالمي في عملية الإصلاح بما فيها وضع دستور فلسطيني جديد).

خامسا: خلال تلك المرحلة يستهدف النضال الوطني الفلسطيني تسريع إسقاط شارون كهدف تكتيكي جوهري للشعب الفلسطيني من خلال الانتقال من النضال العسكري إلى النضال المدني.

سادسا: تطوير الأداء التنظيمي للمجتمع وهياكل القيادة على كافة المستويات لضمان الاستمرارية والتحوط إزاء التحولات والتكتيكات الإسرائيلية والأمريكية. ثمة عملية حوار دائم ستكون أيضا ضرورية مع الجماهير العربية العاطفة والمشاركة في النضال الفلسطيني.

سابعا: ثمة أيضا ضرورة جوهرية لتطوير الأداء الرسمي العربي وتوظيفه بشكل

وهناك مخرج آخر يقوم على تولي حزب الأغلبية السلطة التنفيذية، بينما يتولى عرفات وظيفة رئيس الدولة كرمز لجميع الفلسطينيين

أفضل لاستعادة طاقات الشعب الفلسطيني وتجديد حيويته وخاصة على المستويين الاقتصادي والمالي.

ثامنا: من أهم المهمات السياسية والتنظيمية التفاعل والتوظيف المبدع للمنظمات العربية والفلسطينية في العالم الخارجي عموما وفي أمريكا الشمالية على وجه الخصوص ■

د. محمد السيد سعيد